كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ١٠٢ مجلد ٣٣ لسنة ٢٠١١
ص ص[٢١٣-٢٢٧]

أثر تغيرات سعر الصرف في المستوى العام لأسعار المواد في مدينة اربيل للمدة ١٩٩٤-٢٠٠٦

الدكتور محمد سلمان محمد البرواري
مدرس
msbarwary@yahoo.com

خديجة قادر سمايل
مدرس مساعد
Khadeega Qadir Semaeel

كلية الادارة والاقتصاد-جامعة صلاح الدين
اربيل

المستخلص

يعد سعر الصرف من الأسعار المهمة التي بالاعتماد عليها تتمكن الدول من مبادلة منتجاتها بمنتجات الدول الأخرى، بعبارة أخرى يحدد القدرة التنافسية للاقتصاد. ويؤثر على ميزان المدفوعات، والنمو الحقيقي، ومعدلات التضخم، ويربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي من خلال أسواق السلع، وسوق الأصول، وسوق عناصر الإنتاج.

تكمن الأهمية في تحليل أسباب ومدى واتجاه التغيرات التي حصلت لسعر صرف الدينار وانعكاسها في مستوى أسعار المواد ومعدلات التضخم النقدي في مدينة اربيل لمدة الدراسة. ويهدف البحث إلى إعطاء مدخل نظري لإطار سعر الصرف، فضلاً عن التعرف على اتجاه تغيرات أسعار صرف الدينار في أسواق المدينة وأثر تلك التغيرات في مستوى الأسعار العام للمواد فيها.

مشكلة البحث متمثلة في "تأرجح أو تقلب سعر صرف الدينار العراقي في مدينة أربيل أمام العملات الأجنبية (الدولار بخاصة) وانعكاسه في المستوى العام للأسعار فيها. وفرضية البحث متكونة من:

١. تغير سعر الصرف وأثره في مستوى أسعار السلع والمواد خلال مدة البحث.

٢. تحرك معدل التضخم بالمدينة نفسها.

ولتحقيق فرضية البحث فقد قسم على مبحثين، أولهما خصص كمدخل إلى أسعار صرف العملات، بينما خصص الثاني لأسعار صرف الدينار وتغيراتها في مدينة أربيل. كما أظهر البحث أن سعر الصرف في مدينة أربيل قد مر بثلاث مراحل:

- المرحلة الاولى: للفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٣.

- المرحلة الثانية: للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦.

- المرحلة الثالثة: ٢٠٠٧ ولغاية الآن.

وأخيراً توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات، أهمها التأثر المباشر لمستوى الأسعار العام خلال مدة البحث. ويقترح البحث استمرار البنك المركزي في العمل على استقرار قيمة الدينار من خلال عملية بيع الدولار بخاصة (أو ما يسمى بالبيع بالمزاد).

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، المستوى العام للاسعار، تغير سعر الصرف.

The Impact of Exchange Rate Changes on General Level of Goods Prices in Erbil City for the Period 1994 – 2006

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٩/٤/١٦ تأريخ قبول النشر ٢٠١٠/١/١٢

Mohammed S. Al-Barwari (PhD)
Lecturer
Department of Economics
Salah Aldin University

Khadija Q. Smile
Assistant Lecturer
Department of Economics
Salah Aldin University

Abstract

The exchange rate is regarded as one of the most important prices because it is depended by the country to exchange products with other countries. In other words, it determines the country competitive ability. Exchange rate affects the balance of payments, real growth, inflation rate and connects the national with international economy through three markets: commodity markets, asset markets and production factors markets. The importance of the research rises from analyzing the reasons, scope and the trend of changes taken place with Dinar exchange rate and their reflection on the level of goods prices and inflation rates in Erbil City during the period of study. The research aims to apply a theoretical side of exchange rate, besides knowing the trend of Dinar exchange rate changes in Erbil Markets and the affect of their changes on general level of goods prices. The research problem is represented in Iraqi Dinar exchange rate that is fluctuated against foreign currencies especially the U.S Dollar and their reflection on general prices level in Erbil City. The hypotheses are:

- Exchange rate changing and affects the general prices level in Erbil City within the research period.
- Inflation rate moved within same period.

To realize the hypothesis, the research was divided into two parts; the first one related to the exchange rate issues (theoretical side), while the second concerns the Iraqi Dinar exchange rate and its changes in the City. The research also showed that the exchange rate in Erbil City faced three stages:

- First One: Through the period 1992 – 2003.
- Second: Through the period 2004- 2006.
- Third: Through 2007 till now.

Latterly, the research reached some conclusions and suggestions; the general price level in Erbil City affected directly by exchange rate suggested that the Central Bank must continue its role in stabling the Dinar through continuously intervene selling the Dollar.

المقدمة

يعد سعر الصرف بالنسبة للاقتصاديين من أهم الأسعار التي يشتمل عليها الاقتصاد المفتوح، حيث لا يوجد سعر آخر يؤثر بهذه الصورة في القرارات وفي المتعاملين في النشاط الاقتصادي، فان أي تغير في معدل سعر الصرف سوف يؤثر في قطاع الأعمال، والاستثمار والقرارات السياسية والاقتصادية لأية دولة سواء كانت متقدمة أم نامية. ونشأت الحاجة إلى استخدام عملات رئيسة، ولابد من تحديد أسعار تبادل تلك العملات كنتيجة حتمية لتزايد عمليات تبادل السلع والخدمات بين الدول، وذلك من خلال ممارسة النشاط التجاري الدولي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تأرجح أو تقلب سعر صرف الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي (لكونه العملة الرئيسة لتحديد قيم السلع والخدمات) في مدينة اربيل وانعكاسه في المستوى العام لأسعار السلع والمواد .

هدف البحث

يهدف البحث إلى: إعطاء مدخل نظري لإطار سعر الصرف، فضلاً عن التعرف على اتجاه تغيرات أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الرئيسة في أسواق أربيل، بخاصة مقابل الدولار الأمريكي واثر تلك التغيرات في مستوى الأسعار العام للمواد فيها.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تحليل أسباب التغيرات ومداها واتجاهها التي حصلت لسعر صرف الدينار تجاه العملات الأجنبية وانعكاسها في مستوى الأسعار ومعدلات التضخم النقدي في مدينة اربيل للفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٦.

فرضية البحث

اعتمد البحث الفرضيات الآتية:

١. تغير سعر الصرف وأثره في مستوى أسعار السلع والمواد خلال مدة البحث.
٢. تحرك معدل التضخم بالمدينة لنفس المدة.

اطار البحث

حدود البحث تتمثل بالإطارين الآتيين:

١. الإطار المكاني: مدينة اربيل.
٢. الإطار الزماني: المدة ١٩٩٤- ٢٠٠٦.

هيكل البحث

قسم هيكل البحث إلى الآتي:

- المقدمة
- مدخل إلى أسعار صرف العملات.
- أسعار صرف الدينار وتغيراتها في مدينة اربيل.

وبالتالي تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات والنتائج والمقترحات.

الاطار النظري لدراسة تغيرات سعر الصرف وأثرها في التضخم

لتبيان ما يهدف اليه المبحث الاول حول أسعار الصرف، فقد اعتمد التقسيم الآتي:

أولاً- علاقة سعر الصرف بالتضخم

عرف الانسان النقود وتعامل بها كوسيلة للمبادلة منذ الاف السنين، وذلك نتيجة لتعدد حاجاته وزيادة رغباته بسبب تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ففي بادئ الأمر كان الاقتصاد السلعي هو السائد في العالم، إلا انه ومع تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية مابين المجتمعات البشرية وضغط الحوادث التي جعلت هناك نقوداً معدنية، وبعدها تم لتحول

إلى الاوراق النقدية التي تسمى بالنقود الورقية الالزامية (الحسناوي، ١٩٩٠، ٢٥) وآخر نوع من النقود هي النقود المصرفية.

يقوم سعر الصرف بنقل أثر السياسة النقدية إلى التضخم بصورة مباشرة، اذ تؤثر تغيرات سعر الصرف على التضخم مباشرةً من خلال زيادة أسعار الواردات، أو الأسعار المحلية للسلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية. فإن السياسة النقدية التوسعية، وما يترتب عليها من انخفاض فى أسعار الفائدة، وكذلك الطلب على الأصول المحلية، تؤدي في النهاية إلى انخفاض سعر الصرف .وبناء على ذلك ترتفع أسعار الواردات، مما يزيد من معدلات التضخم. وتتميز هذه القناة المباشرة بقدرتها على نقل أثر السياسة النقدية إلى التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية بسرعة أكبر من قناتي الطلب والعرض الكليين (البنك المركزي المصري، من الانترنت في ٢٠٠٩/١٠/١٠).

وتجدر الإشارة إلى أن الآلية السابقة تعمل في ظل نظام سعر الصرف المرن. إما في إطار نظام سعر الصرف الثابت، أو المدار بواسطة السلطة النقدية، فإن فعالية السياسة النقدية تقل، وإن كانت لا تتلاشى تمامًا. وعادة ما يوجد مدى واسع نسبيًا يتحرك سعر الصرف في إطاره. كما إن أسعار الفائدة المحلية قد تختلف عن الأسعار العالمية إذا ما كانت الأصول المحلية والأجنبية تعد بدائل غير كاملة. وبهذا فإنه حتى في حالة ثبات سعر الصرف الاسمي، فإن السياسة النقدية يمكن أن تؤثر في سعر الصرف الحقيقي من خلال التأثير على مستوى الأسعار. ومن ثم تتمكن السياسة النقدية من التأثير على صافي الصادرات، وإن كان بدرجة أقل، وبصورة أبطأ. أما إذا ما كانت الأصول المحلية والأجنبية تعد بدائل كاملة، فإن تأثير السياسة النقدية يكون محدودًا للغاية (البنك المركزي المصري، من الانترنت في ٢٠٠٩/١٠/١٠).

ثانياً- مفهوم سعر الصرف

تبرز أهمية سعر الصرف من كونه حلقة وصل مابين الاقتصاد الداخلي (المحلي) والاقتصاد الخارجي (الدولي) وفي الوقت نفسه محدد لقدرة الاقتصاد التنافسية، ويؤثر أيضاً في وضع ميزان المدفوعات والنمو الحقيقي ومعدلات التضخم. اذ يربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي من خلال أسواق ثلاث (الشماع والعمري، ٢٠٠١,٦) هي:

١. سوق السلع: السلع المصدرة والمستوردة الداخلة في التجارة الدولية.
٢. سوق الاصول: تشمل الاصول المالية وغير المالية العينية.
٣. سوق عوامل الانتاج (سوق العمل).

هنالك تعاريف عديدة لسعر الصرف يمكن الاشارة إلى بعضٍ منها:

أ. السعر الذي تستبدل فيه إحدى الدول عملتها المحلية بعملة دولة أخرى (سمايل، ٢٠٠٨,٢٦).
ب. سعر الصرف يحدد العلاقة بين وحدتين من العملات المختلفة بحيث يمكن التعبير عن أحد هاتين العملتين بدلالة العملة الأخرى (حنفي، ١٩٩٩,١٩) .
ج. عدد وحدات العملة المحلية المساوية لوحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية (البرواري، ١٩٩٣,٣) .

يتضح من التعاريف السابقة بأن لكل دولة عملة نقدية خاصة بها وأجزاء وفئات منها تستخدمها في تسوية المبادلات الداخلية.

ثالثاً- الوظائف الأساسية لسعر صرف العملات

تشمل الوظائف الأساسية لسعر الصرف النقاط الآتية (الحسني،١٩٩٩، ١٤٩-١٥٠):

١. الوظيفة القياسية: يقصد بها الأسعار المحلية لسلعة ما مع أسعارها في الأسواق العالمية.
٢. الوظيفة التطويرية: تتمثل بتطوير الصادرات المحلية سواء كانت مواداً أولية أو سلع نصف مصنعة أو منتجات نهائية.
٣. الوظيفة التوزيعية: يتم ذلك من خلال ممارسة النشاط التجاري الدولي، فعن طريقه يتمكن سعر الصرف من إعادة توزيع الدخل القومي والثروات القومية مابين دول العالم.

رابعاً- أشكال نظم سعر الصرف

توجد النظم الآتية لسعر الصرف على المستوى الدولي:

- نظام سعر الصرف الثابت. – نظام سعر الصرف المرن. – نظام سعر الصرف الوسيط.

أ. نظام سعر الصرف الثابت

يتم تحديد سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب حيث تقوم كل دولة بربط وحدة واحدة من عملتها المحلية بمقدار معين من الذهب الخالص وبالمقابل تقوم الدولة الأخرى أيضاً بربط وحدة واحدة من عملتها الوطنية بمقدار معين من الذهب الخالص، وهذا مايسمى بسعر الصرف الثابت، وذلك لان كلا الدولتين تقومان بربط عملتيهما بالذهب الخالص، فيستلزم تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية بالذهب، في ظل توافر بعض الشروط (سمايل، ٢٩,٢٠٠٨).

١. ضمان قابلية تحويل العملة الوطنية إلى الذهب أو بالعكس بتحويل الذهب إلى وحدات من العملة المحلية بشكل حر ومن دون أية قيود أمام عملية التحويل.
٢. حرية تصدير واستيراد الذهب.

إن لسعر الصرف الثابت جوانب ايجابية منها تحقيق شيء من الاستقرار في أسعار صرف العملات على المستوى العالمي، وكذلك يساعد على زيادة المبادلات التجارية مابين مختلف الدول (قريصة، ١٩٨٤، ٤١ -٤٣)، فضلاً عن جوانبها الايجابية هناك جوانب سلبية، فهي تقيد السياسات الاقتصادية المحلية للدولة بحسب احتياجات التوازن الخارجي أو وفقا لحالة ميزان المدفوعات، وكذلك يزيد من حاجة الدولة لاحتياطات نقدية دولية كبيرة وأخيرا يقوم بنقل الأوضاع الاقتصادية السيئة السائدة في الدول الأخرى إلى داخل الدولة مثل حالة الكساد او التضخم (البرواري، ١٥،١٩٩٣).

ب. نظام سعر الصرف المرن

بعدما تخلت معظم دول العالم عن قاعدة الذهب وانتقلت إلى قاعدة الصرف بالذهب والتي هي عبارة عن ربط العملة المحلية بصورة غير مباشرة بالذهب (القريشي والدليمي، ١٩٩٠، ٢٥٨ – ٢٥٩). بعد تطبيق بنود اتفاقية برتيون وودز والتي نص على الانتقال من نظام الصرف بالذهب إلى نظام الصرف المرن فان الاقتصاد العالمي تتمتع باستقرار كان العالم في أمس الحاجة اليه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهذا ما أدى إلى ازدهار التجارة بين الدول، وكذلك أصبح الطلب كبيرا على الدولار الأمريكي وكانت المرة الاولى

التي تعامل فيها عملة وطنية كسلعة عالمية، ويحصل عليها طلب وتبادل واسعين، الا أنه في عام ١٩٧١ فاجأت الحكومة الأمريكية الشعب الأمريكي والعالم أجمع عبر خطاب للرئيس الأمريكي ريتشارد ميلهوسن نيكسون، وذلك بالغاء نظام الصرف بالذهب والانتقال إلى نظام الصرف المرن والذي يقصد به السعر الذي في ظله تكون عملة كل دولة خاضعة لتغيرات العرض والطلب على العملة في الأسواق الداخلية والخارجية، أي العملة تكون غير مقيدة، وإنما يتم تحديد قيمتها وفقا لقوى العرض والطلب عليها في الأسواق (شلهوب، ٢٠٠٧, ٦٣) بعبارة اخرى انها (سياسة تعويم للعملة).

وإن لنظام سعر الصرف المرن سمات سلبية منها عدم استقرار أسعار التجارة الخارجية نتيجة للتغيرات التي تحدث في أسعار الصرف والتي لايمكن التنبؤ بها مسبقاً، وهذا ما يؤدي إلى عدم استقرار أسواق التبادل الخارجي وكذلك، فانها تؤدي إلى ظهور مخاطر التضخم والذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات للدولة، وذلك بحدوث مشكلة العجز فيها (النجفي, ١٩٨٨, ١٦١).

ففي عام ١٩٧٥ تم الاتفاق في جامايكا على نظام تعويم العملات من قبل الدول الكبرى، وذلك بتعويم عملتهم على أساس تحديد أسعارها وفقا لقانوني العرض والطلب عليها في الأسواق، ويوجد نوعان من التعويم لسعر الصرف الاول التعويم النظيف (الحر)، حيث يتم تحديد سعر صرف العملة المحلية بحسب عرضها والطلب عليها في الأسواق العالمية، اي من دون تدخل الحكومة في تحديد سعر عملتها الوطنية، أما النوع الثاني من التعويم فهو التعويم غير النظيف (المقيد او المدار)، حيث يحدد البنك المركزي حدود التحرك لسعر صرف عملتها المحلية (سمايل، ٢٠٠٨، ٣٠)، علماً أن هذا الشكل هو الاصلح لمعظم الاقطار النامية بحسب رأي أغلب الاقتصاديين (فرانكل، انجكرين،.. وغيرهم).

خامساً- العوامل التي تحدد سعر الصرف

هناك مجموعة من العوامل تساعد على تحديد سعر الصرف وتتمثل بما يأتي (شلهوب، ٢٠٠٧، ١١٣):

١. النشاط التجاري والصناعي وتوفر الموارد الطبيعية.
٢. سعر الفائدة وزيادة عرض النقود وكذلك مستوى الائتمان.
٣. الناتج المحلي والاجمالي.
٤. مستوى التوظيف والبطالة (مرونة الاجور والأسعار).
٥. الاستقرار السياسي والاقتصادي السائد في الدولة.
٦. شكل الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد (نقدية محلية وخارجية، حقيقية محلية وخارجية).

أسعار صرف الدينار وتغيراته وأثره في مستوى أسعار المواد العام في مدينة اربيل

استنادا إلى ماجاء في المبحث الأول من إطار نظري وافٍ لسعر الصرف وإشكاله والعوامل المحددة له، بما إن لأسعار صرف العملات تأثيراً كبيراً في مجرى الحياة الاقتصادية سواء كان لدولة متقدمة ام نامية، فان ارتفاع او انخفاض سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى في داخل الاقتصاد الوطني أو على المستوى الدولي، فانه سوف يؤثر بدرجة عالية في القطاع التجاري وبصورة خاصة، اضافة إلى القطاع

الصناعي والخدمي وكذلك الزراعي. والشيء نفسه ينطبق على سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية السائدة في التداول النقدي في الأسواق لمدينة اربيل، لذا سوف يتم التركيز على جانبين لأسعار الصرف في مدينة اربيل للفترة (١٩٩٤ – ٢٠٠٦).

اولاً- أسعار صرف العملات الأجنبية تجاه الدينار العراقي في مدينة اربيل

يمكن الاشارة إلى أن سعر صرف الدينار العراقي قد مر بتغيرات مقابل العملات الأجنبية في أسواق التداول النقدي في المدينة للفترة (١٩٩٤ – ٢٠٠٦)، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول ١ ونظرا لعدم توافر البيانات حول أسعار صرف كافة العملات الأجنبية المذكورة في الجدول خلال مدة الدراسة، ماعدا سعر صرف الدولار الأمريكي الذي توافرت البيانات حوله بشكل عام لكونه العملة الوحيدة التي تتمتع بالطلب الواسع عليها في المدينة، لأن اغلب المبادلات فيها تقيم بالدولار ولحد الان.

يتضح من خلال الجدول ١ بأن أدنى مستوى لمعدلات سعر صرف الدينار تجاه الدولار كان في عام ١٩٩٤ حيث كان (١ دينار:٠.٠١٥ دولار أمريكي) يعادل تقريبا واحد ونصف بالمئة من الدولار الأمريكي (سنت ونصف)، بعبارة أخرى كان (٦٥.٢٨٠ دينار:١ دولار أمريكي) ويعود السبب في ذلك إلى توتر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المدينة اضافة إلى اعباء الحصار الاقتصادي الدولي الذي تم فرضه على العراق منذ عام ١٩٩٠ وبضمنه منطقة الأقليم.

الجدول ١
تطور معدلات سعر صرف الدينار العراقي مقابل أسعار صرف العملات الأجنبية لمدينة اربيل للفترة (١٩٩٤- ٢٠٠٦)

السنة	سعر صرف الدينار تجاه الدولار الأمريكي	سعر صرف الدينار تجاه المارك / اليورو	سعر صرف الدينار تجاه الريال الايراني	سعر صرف الدينار تجاه (١) مليون ليرة تركية	سعر صرف الدينار تجاه (١٠٠٠) ليرة سوري
١٩٩٤	٦٥.٢٨٠	-	-	-	-
١٩٩٥	٤٣.٣٦٠	-	-	-	-
١٩٩٦	٢٤.٧٨٢	-	١٨.٠	-	-
١٩٩٧	٢٤.٩٤٠	-	١٨.٩٢	-	-
١٩٩٨	٢٢.٨٤٠	-	٢٩.٤٧	-	-
١٩٩٩	١٩.٣٢٠	-	٤٤.٦٧	-	-
٢٠٠٠	١٨.٢٧٠	٦.٨٨/مارك	٤٥.٨٧	-	-
٢٠٠١	١٨.١٤٣	١٠.٩٨/مارك	٤٤.٧	١٦.٧٧	١٨٠
٢٠٠٢	١٨.٨٨٠	١٢.٧١/يورو	٥١.٦٧	١٠.٧٨	١٥٤.٩١
٢٠٠٣	٩.١٤	١٠.١١/يورو	١٠١.٩	٦.٠٧	١٣٠
٢٠٠٤ *	١٤٥٣.٥	١٨١٧.١٦/يورو	٨٧.٥٥	١٠٢٤.٦٠	٢١٨٧٥
٢٠٠٥	١٥٣١.٧٧٥٥	١٨٥٣.٤١/يورو	٩٠.٦	١١١٦.٦٦	٢٨٠٠٠
٢٠٠٦	١٤٨١.٦٢٥	١٨٣٩.١٦/يورو	٩٠.٩٢	١٠٢٦٦٦	٢٦٠٠٠

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على:

١. تم اعتماد معدلات أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من عام ١٩٩٤-٢٠٠٢، محمد سلمان محمد، اسباب تذبذب قيمة الدينار، مجلة الاقتصاد السياسي، السنة الاولى، العدد(٢)، اربيل، ٢٠٠٢، ل٧٤.

٢. تم اعتماد معدلات أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار من عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٦: البنك المركزي العراقي، فرع الأقليم، قسم المحاسبة، اربيل، ٢٠٠٦، بيانات غير منشورة.
٣. مديرية الرقابة التجارية في اربيل – قسم المتابعة، فيما يخص جمع البيانات حول سعر صرف الدينار مقابل (المارك/ اليورو والريال الايراني والليرة التركية والليرة السورية).
- تم استخراج معدلات سعر صرف الدينار العراقي مقابل أسعار صرف العملات الأجنبية من قبل الباحثين.
* أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار العراقي (مقيمة بالدينار العراقي الجديد) في أسواق صرف مدينة اربيل منذ عام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦ .

أما أعلى مستوى لمعدلات سعر صرف الدينار امام الدولار فقد كان في عام ٢٠٠٣، إذ كان كل دينار يعادل ٠.١٠٩ دولار أمريكي (كل دينار يعادل أحد عشر سنتا)، بعبارة أخرى كان ادنى سعر صرف للدولار امام الدينار في عام ٢٠٠٣ ودخول منطقة الأقليم والعراق مرحلة جديدة، وبعدها تم رفع الحصار الاقتصادي عليه والانفتاح على العالم الخارجي وتقوية علاقته معهم، وكذلك انخفاض قيمة الدولار على المستوى العالمي في العام نفسه، كلها أثرت سلبا في قيمته، أما بالنسبة للاعوام التي لحقت عام ٢٠٠٣ يلاحظ حصول تذبذبات في سعر صرف الدينار تجاه الدولار بسبب توحيد الاقتصاد العراقي، وذلك عن طريق الغاء طبعتي الدينار القديم وتبديلها بالطبعة الجديدة، وان هذه العملة الجديدة لم تستقر قيمتها أمام الدولار بسبب عدم الاستقرار في الأوضاع الأمنية والاقتصادية في مناطق مختلفة من العراق وبالتالي انعكاسها على الأوضاع في مناطق الأقليم .

أما بالنسبة لأسعار صرف العملات الأجنبية الأخرى غير الدولار وتغيرها أمام الدينار، فتميزت بتذبذبها ارتفاعا في الاعوام اللاحقة لعام ١٩٩٤ ولحد عام ٢٠٠٦ نتيجة للاسباب التي تم ذكرها اعلاه.

ثانياً- اتجاهات تغيرات سعر صرف الدينار العراقي في مدينة اربيل وأثرها في مستوى أسعار المواد والسلع فيها

يلاحظ أن التغيرات التي حدثت لأسعار الصرف في مدينة اربيل قد أثرت في مستوى الأسعار للمواد الكهربائية والبناء والنجارة والسيارات التي توافرت البيانات حول أسعارها خلال المدة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦) لان في هذه المدة انفتحت المدينة شيئا فشيئا على العالم الخارجي، فضلا عن سعر الذهب وأسعار بعض السلع الاستهلاكية الضرورية لدى الأفراد للمدة ١٩٩٤ – ٢٠٠٦. يمكن البحث في هذه التغيرات في سعر الصرف واتجاهاتها حسب الآتي:

١. اتجاهات التغيرات لأسعار الصرف في مدينة اربيل واثرها في مستوى أسعار المواد للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦)

يمكن التعرف على مدى تأثر أسعار المواد الواردة في الملاحق (٤,٣,٢,١) بالتقلبات التي حصلت لسعر صرف الدينار تجاه العملات الأجنبية وبالأخص الدولار الأمريكي. ويتضح من الملاحق بأن غالبية أسعار المواد تأرجحت مع التذبذبات التي حدثت لسعر صرف الدينار مقابل الدولار نتيجة للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في المدة مابين (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦) في المدينة، وكذلك صدور عملة موحدة جديدة واستخدامها في التداول النقدي في عموم العراق ومنطقة الأقليم أيضاً، ورفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة منذ فترة زمنية طويلة في السابق، وهذا ما أفسح المجال أمامها للانفتاح على العالم الخارجي وتقوية علاقتها الاقتصادية معها، وهذا ما ساعد على

دخول هذه السلع المذكورة في الملاحق والتي كان العراق قد حرم منها ومن بينها مدينة اربيل منذ مدة طويلة نتيجة للظروف التي مرت بها المدينة في الماضي، فكل هذه العوامل وغيرها اثرت في سعر صرف الدينار الجديد تجاه الدولار الأمريكي وبالتالي انتقلت هذه الآثار او التغيرات في أسعار صرف الدينار على أسعار تلك المواد.

٢. اتجاهات التغيرات لأسعار الصرف في مدينة اربيل وأثرها في أسعار الذهب للمدة (٢٠٠٣ -٢٠٠٦)

لقد تأثرت أسعار الذهب بالتغيرات التي حدثت لسعر صرف الدينار تجاه الدولار كما موضح في الجدول ٢. يتضح من خلال الجدول المذكور أن أعلى مستوى لسعر المثقال الواحد من الذهب كان يساوي (٢٢٧٣.٥٨) دينار في عام ١٩٩٤، وذلك بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية السيئة التي كانت سائدة في تلك المدة والتي أدت إلى تقليص المعروض منها نتيجة لعدم إمكانية استيرادها من الخارج بسبب محدودية التبادل الخارجي مع العالم الخارجي ومحدودية القدرة على استيراد المواد غير الضرورية، اي التركيز على استيراد السلع والمواد الضرورية والتموينية كنتيجة لظروف الحصار والعقوبات الاقتصادية الدولية التي كانت مفروضة على العراق والأقليم منذ عام ١٩٩٠.

ولكن في الاعوام التي لحقت عام ١٩٩٠ يلاحظ انخفاض سعر الذهب نتيجة لزيادة المعروض من الدولار، وذلك عن طريق تحويلات الأفراد المقيمين في الخارج إلى عوائلهم في الأقليم وانعقاد اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء، وهذا ما أدى إلى انخفاض سعر صرف الدولار أمام الدينار، أما بالنسبة للاعوام التي لحقت عام ٢٠٠٣ فيلاحظ تذبذب أسعارها، وذلك نتيجة لرفع الحصار الاقتصادي وتغير طبعتي الدينار إلى طبعة جديدة .

الجدول ٢
أثر تغيرات سعر صرف الدينار العراقي في أسعار الذهب لمدينة اربيل للمدة (١٩٩٤- ٢٠٠٦)

السنة	معدل سعر صرف الدينار تجاه ($١) الدولار الأمريكي	سعر المثقال الواحد من الذهب مقيمة بالدينار القديم	سعر المثقال الواحد من الذهب مقيمة بالدينار الجديد	سعر المثقال الواحد من الذهب مقيمة بالدولار الأمريكي	نسبة النمو % (اثر تغير سعر الصرف)
*١٩٩٤	٦٥.٢٨٠	٢٢٧٣.٥٨	٣٤١٠٣٧	٣٤.٨٢٨	-
١٩٩٥	٤٣.٣٦٠	٢٢٢٧.٩٦	٣٣٤١٩٤	٥١.٣٨٢	٤٧.٥٣
١٩٩٦	٢٤.٧٨٢	١٣٦٣.٩٦	٢٠٤٥٩٤	٥٥.٠٣٨	٥٨.٠٣
١٩٩٧	٢٤.٩٤٠	١٠٥٥	١٥٨٢٥٠	٤٢.٣٠١	٢١.٤٦
١٩٩٨	٢٢.٨٤٠	٩٧٠	١٤٥٥٠٠	٤٢.٤٦٩	٢١.٩٤
١٩٩٩	١٩.٣٢٠	٨١٠	١٢١٥٠٠	٤١.٩٢٥	٢٠.٣٨
٢٠٠٠	١٨.٢٧٠	٧٥٠	١١٢٥٠٠	٤١.٠٥٠	١٧.٨٧

٢٠٠١	١٨.١٤٣	٧٣٠	١٠٩٥٠٠	٤٠.٢٣٥	١٥.٥٣
٢٠٠٢	١٨.٨٨٠	٧٥٠	١١٢٥٠٠	٣٩.٧٢٤	١٤.٠٦
٢٠٠٣	٩.١٤	٥٢٠	٧٨٠٠٠	٥٦.٨٩٢	٦٣.٣٥
٢٠٠٤ **	١٤٥٣.٥	٦٠٠	٩٠٠٠٠	٦١.٩١٩	٧٧.٧٩
٢٠٠٥	١٥٣١.٧٧٥٥	٧٥٠	١١٢٥٠٠	٧٣.٤٤٤	١١٠.٨٨
٢٠٠٦	١٤٨١.٦٢٥	٨٧٠	١٣٠٥٠٠	٨٨.٠٧٨	١٥٢.٨٩

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على:

١. مديرية الرقابة التجارية في اربيل – قسم المتابعة ،بيانات غير منشورة.

٢. ناصح هاشم محمد، تقدير الارقام القياسية لأسعار المستهلك واهميتها الاقتصادية في محافظة اربيل للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد في جامعة صلاح الدين، اربيل، ٢٠٠٤، ص٦٦-ص٦٧.

٣. تم اعتماد معدلات أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من عام ١٩٩٤-٢٠٠٢، محمد سلمان محمد، اسباب تذبذب قيمة الدينار، مجلة الاقتصاد السياسي، السنة الاولى، العدد (٢)، اربيل، ٢٠٠٢، لـ٧٤.

٤. تم اعتماد معدلات أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار من عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٦: البنك المركزي العراقي، فرع الأقليم، قسم المحاسبة، اربيل، ٢٠٠٦، بيانات غير منشورة.

- تم استخراج سعر مثقال الذهب بالدينار العراقي الجديد و نسبة النمو (اثر الصرف) من قبل الباحثين.

* اعتبار عام ١٩٩٤ سنة اساس ثابت.

** أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار العراقي مقيمة بالدينارالعراقي الجديد في أسواق صرف مدينة اربيل منذ عام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦.

٣. اتجاهات التغيرات لأسعار الصرف في مدينة أربيل وأثرها في المستوى العام (مستوى القياس العام) لأسعار المواد الغذائية

يتضح من خلال الجدول ٣ بان التغيرات التي حدثت لسعر صرف الدينار أمام الدولار كان لها تأثير واضح في مستوى أسعار المواد الغذائية في مدينة اربيل خلال المدة (١٩٩٤ – ٢٠٠٦)، وذلك نتيجة للظروف التي مرت بها المدينة كالعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، فضلاً عن الاقتتال الداخلي فكل هذه العوامل وغيرها اثرت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي وغيرها، وكذلك ارتفاع المستوى العام لأسعار المواد الغذائية نتيجة لنقص المعروض منها في أسواق المدينة، ولكن في عام ١٩٩٦ تحسنت الأوضاع المعيشية لدى الأفراد، وذلك بسبب انعقاد اتفاقية النفط مقابل الغذاء مابين الحكومة العراقية السابقة مع الامم المتحدة، ففي ذلك العام تم تحديد نسبة (١٣%) من واردات النفط العراقي المصدر إلى الخارج للاقليم، فهذا ما ساعد ايجابياً في اغلب جوانب الحياة الاقتصادية، فضلا عن تحسن قيمة سعر صرف الدينار تجاه العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي (لكونه العملة الأساسية لتقييم قيم المواد الغذائية). وكنتيجة لاحداث عام ٢٠٠٣ وما تبعها من رفع الحصار الاقتصادي عن عموم العراق والأقليم مما افسح المجال امام تدفق السلع الغذائية إلى داخل العراق والأقليم بشكل حر، ومن توحيد الطبعتين النقديتين القديمتين إلى الدينار الجديد.

الجدول ٣

أثر معدلات سعر صرف الدينار العراقي في مستوى القياس العام لأسعار المواد الغذائية لمدينة اربيل للمدة (١٩٩٤-٢٠٠٦)

السنة	سعر صرف الدينار العراقي تجاه ($١) دولار أمريكي	نسبة النمو او التغير لسنوي % (اثر	المستوى العام لأسعار المواد الغذائية		
			مقيمة	مقيمة	مقيمة بالدولار

		الصرف)	بالدينار القديم	بالدينار الجديد	الأمريكي
*١٩٩٤	٦٥.٢٨٠	-	٢٥٢.١٩	٣٧٨٢٨.٥	٣.٨٦
١٩٩٥	٤٣.٣٦٠	٥٥.٦٩	٢٦٠.٥٧	٣٩٠٨٥.٥	٦.٠١
١٩٩٦	٢٤.٧٨٢	١٢٣.٥٨	٢١٣.٨٣	٣٤٧٧٤.٥	٨.٦٣
١٩٩٧	٢٤.٩٤٠	٧٨.٤٩	١٧١.٨١	٢٥٧٧١.٥	٦.٨٩
١٩٩٨	٢٢.٨٤٠	٧٢.٠٢	١٥١.٦٨	٢٢.٧٥٢.٠	٦.٦٤
١٩٩٩	١٩.٣٢٠	١٠٤.٤٠	١٥٢.٣٣	٢٢٨٤٩.٥	٧.٨٩
٢٠٠٠	١٨.٢٧٠	١٠٧.٢٥	١٤٦.٢١	٢١٩٣١.٥	٨.٠٠
٢٠٠١	١٨.١٤٣	١٠٨.٠٣	١٤٥.٦٦	٢١٨٤٩.٠	٨.٠٣
٢٠٠٢	١٨.٨٨٠	٨٧.٠٥	١٣٦.٢٦	٢٠٤٣٩.٠	٧.٢٢
٢٠٠٣	٩.١٤	٢٨٤.٧٢	١٣٥.٦٨	٢٠٣٥٢.٠	١٤.٨٥
٢٠٠٤ **	١٤٥٣.٥	٢٩٠.٩٣	١٤٦.٢٩	٢١٩٤٣.٥	١٥.٠٩
٢٠٠٥	١٥٣١.٧٧٥٥	٢٨٣.١٦	١٥١.١١	٢٢٦٦٦.٥	١٤.٧٩
٢٠٠٦	١٤٨١.٦٢٥	٣١٨.٦٥	١٥٩.٥٦	٢٣٩٣٤.٠	١٦.١٦

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على: خديجة قادر سمايل، اثر سعر صرف الدينار العراقي في التجارة (الداخلية والخارجية) لمدينة اربيل للمدة (١٩٩٤ – ٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غيرمنشورة، مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد في جامعة صلاح الدين- اربيل، ٢٠٠٨، ص١٠٦ –ص١٠٩.

وهنا لابد من القول إن التضخم في العراق هو مشكلة مركبة من نسبة كبيرة من الجانب النقدي والنسبة المتبقية من جانب العرض بسبب ضعف مرونة الجهاز الانتاجي.

٤. نسبة التضخم النقدي لسعر صرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٤ – ٢٠٠٦) في مدينة اربيل

يبين الجدول ٤ نسبة التضخم النقدي في اربيل للمدة ١٩٩٤ – ٢٠٠٦.

الجدول ٤
نسبة التضخم النقدي لسعر صرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٤-٢٠٠٦)

السنوات	سعر صرف الدينار تجاه الدولار (سنويا)	نسبة التضخم النقدي
*١٩٩٤	٦٥.٢٨٠	-
١٩٩٥	٤٣.٣٦٠	-٣٣.٥٨
١٩٩٦	٢٤.٧٨٢	-٦٢.٠٤
١٩٩٧	٢٤.٩٤٠	-٦١.٨٠
١٩٩٨	٢٢.٨٤٠	-٦٥.٢٨
١٩٩٩	١٩.٣٢٠	-٧٠.٤٠
٢٠٠٠	١٨.٢٧٠	-٧٢.٠١
٢٠٠١	١٨.١٤٣	-٧٢.٢١
٢٠٠٢	١٨.٨٨٠	-٧١.٠٨
**٢٠٠٣	٩.١٤	-٨٥.٩٩
٢٠٠٤	٩.٦٩	-٨٥.١٦

٢٠٠٥	١٠.٢١	-٨٤.٣٦
٢٠٠٦	٩.٨٨	-٨٤.٨٧

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على:
١. تم اعتماد معدلات أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من عام١٩٩٤-٢٠٠٢، (محمد سلمان محمد، اسباب تذبذب قيمة الدينار، مجلة الاقتصاد السياسي، السنة الاولى، العدد (٢)، اربيل، ٢٠٠٢، ص٧٤).
٢. تم اعتماد معدلات أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار من عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٦، فرع البنك المركزي في الأقليم، قسم المحاسبة، اربيل، ٢٠٠٦، بيانات غير منشورة.
* تم اخذ عام ١٩٩٤ كسنة اساس ثابت لاجل استخراج نسبة التضخم النقدي في مدينة اربيل.
** تم تحويل سعر صرف الدينار من عام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦ من طبعة الدينار الجديد إلى طبعة الدينار القديم (قبل عام ١٩٩٠) من قبل الباحثين اي بعبارة اخرى (١٥٠ طبعة دينار جديد: ١ دينار قديم). تم تحويل أسعار الصرف استناداً إلى الدينار القديم لتوحيد العملة من اجل اجراء المقارنات.

٣. تم استخراج نسبة التضخم النقدي من قبل الباحثين

يتضح من خلال الجدول ٤ بأن أدنى معدل لسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار كان في عام ١٩٩٤ حيث كانت (١٠٠$) تقابل (٩٧٩٢) ديناراً اي بعبارة أخرى (١$) أمام (٩٧٩٢) ديناراً، ويرجع السبب في ذلك إلى الظروف التي كانت المدينة تعيشها (من حصار اقتصادي واقتتال داخلي)، فكل هذا وغيره انعكس سلبا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية و...الخ في المدينة، ولكن بعد الاعوام اللاحقة لعام ١٩٩٤ يلاحظ بأن سعر صرف الدينار تجاه الدولار تارجح ارتفاعاً وانخفاضاً وانعكاسه في مستوى التضخم النقدي في المدينة، ويعود السبب وراء ذلك إلى الاحداث السلبية والايجابية التي مرت بها حتى عام ٢٠٠٦.

فمن خلال الحقل او العمود الثالث من الجدول يظهر تذبذب نسبة التضخم النقدي في المدينة خلال المدة المشار اليها، فان الاشارة السالبة في الحقل الثالث تبين تحسن سعر صرف الدينار اتجاه الدولار الأمريكي، وإن الاسباب التي كانت وراء ذلك التذبذب هو العقوبات الاقتصادية، التي كانت مفروضة على العراق وبضمنه مدينة اربيل، وكذلك سوء الأوضاع السياسية فيها وصدور قرار (٩٨٦) النفط مقابل الغذاء في عام ١٩٩٦ ساعدت على تحسن سعر صرف الدينار تجاه الدولار، وأيضاً في عام ٢٠٠٣ عندما رفع الحصار الاقتصادي ساعد هذا على انفتاح الاقتصاد العراقي والأقليم على الخارج والعمل على تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول الجوار والعالم الخارجي، وصدور عملة موحدة وهي الدينار العراقي الجديد والغاء الطبعتين القديمتين، وكان الهدف وراء ذلك هو توحيد الاقتصاد العراقي، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ككل وارتفاع مستويات الدخول لديهم، مما زاد من طلبهم على السلع والخدمات المستوردة ،فضلا عن المواد الأخرى كمواد البناء والكهرباء والسيارات والنجارة والذهب و...الخ.

السبب وراء كل هذا هو التحسن في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدى الأفراد في المدينة والمستمرة في التحسن نحو الايجابية.

الاستنتاجات

١. إن لسعر صرف العملات تأثيراً كبيراً في مجرى الحياة الاقتصادية في كافة الدول سواء أكانت نامية ام متقدمة، فمن خلاله يتم تحديد المركز المالي والتجاري للدولة على المستويين المحلي والدولي.

٢. يتبين بأن سعر صرف الدينار العراقي تذبذب ارتفاعاً و انخفاضا أمام أسعار صرف العملات الأجنبية كافة وبالأخص الدولار الأمريكي لكونه العملة الرئيسة السائدة في أسواق التداول النقدي للمدينة، وذلك لأن أغلب المعاملات المتبادلة يتم دفع قيمها بالدولار.
٣. إن أدنى مستوى لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي كان في عام ١٩٩٤، حيث كان (١ دينار عراقي: ٠.٠١٥ دولار أمريكي)، ويرجع السبب في ذلك إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية المتوترة التي كانت تحيط بالمدينة آنذاك، بينما أعلى مستوى سعر صرف للدينار أمام الدولار كان في عام ٢٠٠٣ اذ كان (١دينار: ٠.١٠٩ دولار) وذلك نتيجة لسقوط النظام السابق ودخول العراق واقليم كوردستان مرحلة جديدة من التحرر السياسي والاقتصادي وكذلك رفع الحظر الاقتصادي عليه.
٤. التغيرات التي حصلت لسعر صرف الدينار تجاه الدولار أثرت بصورة مباشرة في المستوى العام لأسعار المواد الغذائية والكهربائية والبناء والنجارة والسيارات والذهب في المدينة خلال مدة البحث او الدراسة.
٥. يتضح بأن التقلبات التي حدثت لسعر صرف الدينار مقابل الدولار أثرت في مستوى التضخم النقدي في المدينة، فان أعلى مستوى للتضخم النقدي كان في عام ١٩٩٥، حيث بلغ (-٣٣.٥٨%)، لأن سعر صرف الدينار كان منخفضاً أمام الدولار، ولكن في الاعوام اللاحقة يتبين بأن نسبة التضخم النقدي انخفضت كنتيجة لتحسن لسعر صرف الدينار مقارنة بعام ١٩٩٥ ،وذلك نتيجة لانفتاح علاقتها السياسية والاقتصادية مع العالم الخارجي وتحسن المستوى المعاشي للأفراد وغيرها من الامور الأخرى التي أثرت في مستوى التضخم النقدي في المدينة.
٦. ارتفاع مستويات الدخول للأفراد باستمرار على مستوى الأقليم والعراق والذي أدى إلى زيادة طلبهم على السلع والخدمات التي انعكس أثرها في مستويات الأسعار.

المقترحات

١. محاولة الحكومة (البنك المركزي) التدخل في سوق الصرف والحد من ظاهرة التذبذب الواسع في سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية كافة وخاصة الدولار، وذلك عن طريق وضع سياسات مالية ونقدية جيدة تتلاءم مع الظروف التي يمر بها العراق والأقليم في الوقت الحاضر او مستقبلا.
٢. استمرار البنك المركزي في مراقبة مستويات أسعار صرف الدينار تجاه العملات الأجنبية والعمل على محدودية تذبذبها امامها لتحسين موقف الاقتصاد والتجارة العراقية، اي بهدف انعكاسها بصورة ايجابية في مجرى الحياة الاقتصادية في العراق والأقليم (اربيل).
٣. مع كون سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مغالى فيه، إلا أنه لابد من العمل على الاستمرار والتواصل مع الأسواق العالمية والمحلية في نشر البيانات الاقتصادية وعن أسعار صرف العملات تجاه العملة المحلية، وفسح المجال أمام الخبراء والاقتصاديين الذين يختصون بدراسة تغيرات أسعار صرف الوطنية أمام العملات الأخرى للوصول اليها وتحليلها بهدف تجنب المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالعرض والطلب النقدي.

٤. العمل على تحديد مستويات الرواتب للأفراد مع المستوى العام للأسعار في آنٍ واحدٍ بالشكل الذي يتلاءم مع مستويات التكاليف المعيشية لكافة أفراد المجتمع للحد من حدة ظاهرة التضخم في المدينة.

المراجع

اولاً- المراجع باللغة العربية

١. البرواري، محمد سلمان محمد، ١٩٩٣، واقع أسعار الصرف وتغيراتها في الدول النامية مع اشارة خاصة للعراق للفترة١٩٧٣-١٩٩٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٢. البنك المركزي العراقي، فرع الأقليم، قسم المحاسبة، بيانات غير منشورة.
٣. الحسناوي، د.كريم مهدي، ١٩٩٠، مبادئ علم الاقتصاد،جامعة بغداد، توزيع المكتبة القانونية.
٤. الحسني، عرفان تقي، ١٩٩٩، التمويل الدولي، الطبعة الاولى، دار مجدلاوي، عمان.
٥. حنفى، د. محمد ناظم محمد، ١٩٩٩، مشاكل سعر الصرف وتقييم العملات، الهئية المصرية العامة للكتاب.
٦. سمايل، خديجة قادر، ٢٠٠٨، اثر سعر صرف الدينار العراقي في التجارة (الداخلية والخارجية) لمدينة اربيل للمدة (١٩٩٤ – ٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غيرمنشورة، مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد في جامعة صلاح الدين، اربيل.
٧. شلهوب، علي محمد، ٢٠٠٧، شؤون النقود واعمال البنوك، الطبعة الاولى، شعاع للنشر والعلوم، حلب.
٨. الشماع، أ. د. همام و العمري، د. عمرو هشام، ٢٠٠٢، اثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، دراسات في الاقتصاد العراقي، مجموعة باحثين، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد.
٩. القريشي، د.محمد صالح تركي و الدليمي، فواز جار الله، ١٩٩٠،مقدمة في الاقتصاد الدولي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.
١٠. قريصة، د. صبحي تادرس ، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.
١١. محمد سلمان محمد، دور احلال استيرادات الحلويات في تشجيع الصناعات الغذائية بالأقليم (دراسة تطبيقية على محافظة اربيل)، مجلة الاقتصاد السياسي، السنة الثانية، العدد٤، اربيل، ٢٠٠٣.
١٢. محمد سلمان محمد، ٢٠٠٢، اسباب تذبذب قيمة الدينار، مجلة الاقتصاد السياسي، السنة الاولى، العدد (٢)، اربيل.
١٣. محمد، ناصح هاشم، ٢٠٠٤، تقدير الارقام القياسية لأسعار المستهلك واهميتها الاقتصادية في محافظة اربيل للمدة ١٩٨٨ – ٢٠٠٢: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لكلية الادارة والاقتصادو جامعة صلاح الدين، اربيل.
١٤. مديرية الرقابة التجارية في اربيل، شعبة المتابعة، بيانات غير منشورة .
١٥. النجفي، حسن، ١٩٨٨، النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية، بيت الموصل، الموصل.

ثالثاً- الانترنت

١. البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، الموقع http://www.ebi.gov.eg/downloads/ في ٢٠٠٩/١٠/١٠.